مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة ريمه..

عدم وجود طرقات معبدة في الماضي شكل العائق الاكبر للتنمية في ريمة

محافظة ريمة كغيرها من محافظات الجمهورية تنتشر فيها وتتواجد الأسر الفقيرة ، ولعل من أهم أسباب إنتشار ظاهرة الفقر في ريمة تعود إلى عدم توفر عناصر الإستقرار المعيشي بالإضافة إلى عدم توفر فرص العمل، وقد ساهمت هذه الأسباب وبشكل مباشر على توسع ظاهرة الهجرة الداخلية حيث رحل معظم أبناء المحافظة إلى محافظات أخرى بحثاً عن الإستقرار المعيشي..

ولقد كانت الحياة المعيشية في ريمة خلال السنوات الماضية صعبة جداً ويعود ذلك إلى التضاريس الصعبة حيث تتكون ريمة من سلسلة جبلية متراكمة تعيق وصول الخدمات التنموية المطلوبة..

وبالتالي وبعد أن تحولت ريمة إلى محافظة فإن الخدمات التنموية تصلها حالياً تدريجياً بفضل ورعاية وإهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله..

ومن ضمن الخدمات التي تسعى الحكومة إلى توفيرها في ريمة حصر الحالات والأسر الفقيرة وتقديم لها المساعدات أسوة ببقية المحافظات..

ولتسليط الضوء حول هذا الموضوع التقينا الأخ محمد مسعد الغابري مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة ريمة الذي تحدث قائلاً:

ريمة/منصور الحيث

■ محمد الغابري

التعداد السكاني سيساهم في معرفة حالات الفقر

● سيقوم فرع الصندوق بالمحافظة خلال الأسابيع القادمة بتنفيذ عملية إستكمال بحث الحالات الجديدة المعتمدة للمحافظة لهذا العام وعددها ٢٩٨٦ حالة جديدة وذلك من خلال النزول الميداني للباحثين الإجتماعيين إلى القرى والعزل لبحث الحالات والتأكد من إنطباق الشروط القانونية للحالات التي تم حصرها مسبقاً من قبل المجالس المحلية..

● وأضاف : أن عملية البحث في ريمة ستأخذ لها عدة أشكال من حيث التوثيق للحالات المستفيدة حيث سيتم تصوير الحالات الفقيرة المستفيدة وكذا تعبئة الإستمارات المتعلقة بالمعلومات المطلوبة وإدخالها ضمن شبكة الحاسوب المركزية التابعة للصندوق ..

وهذه العملية تضمن حق المستفيد وعدم المغالطة من قبل أشخاص آخرين، كما أن اللجان لن تسلم المستحقات إلا بموجب البطائق التي منحتها الصندوق للمستفيدين..

● ومن ضمن المهام أيضا بعد إنتهاء عملية البحث يتم نزول لجان مشكلة من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمجالس المحلية والصندوق وكذلك للقيام بصرف مستحقات الحالات الجديدة يداً بيد..

● كما أن الصندوق يتولى وبصورة دائمة عملية صرف المستحقات للمستفيدين عبر أمناء صناديق يتم تعيينهم من وزارة المالية وتحت إشراف ورقابة المجالس المحلية ..

التوزيع عبر البريد

حرص صندوق الرعاية الاجتماعية على إيصال المخصصات المالية للحالات الفقيرة المستفيدة بكل سهولة ويسر وذلك من خلال التوزيع والتسليم عبر مكاتب البريد في محافظات الجمهورية، وفيما يتعلق بريمة وخاصة كونها محافظة ناشئة أكد الأخ/محمد الغابري على أن فرع الصندوق بالمحافظة حريص على توزيع المستحقات عبر مكاتب البريد حسب ما هو معمول به في معظم المحافظات، مع مراعاة التضاريس والسلسلة الجبلية في ريمة حيث سيتم كمرحلة أولى التركيز على مراكز التجمعات السكانية القريبة من عواصم المديريات ، وبعد استكمال شبكة طرقات ريمة سيتم تعميم خدمة البريد إلى كل العزل وبما يضمن إيصال المستحقات وتسليمها يداً بيد..

مضاعفة عدد الحالات

خلال الفترة السابقة تم تخصيص الحالات الفقيرة في ريمة على أساس أنها منطقة تتبع محافظة صنعاء وحالياً وبعد أن تحولت إلى محافظة فإن عدد الحالات المعتمدة ستزيد عما كانت عليه وحول الإجراءات المتبعة في هذا الجانب تحدث مدير فرع الصندوق بريمة بالقول : إن سياسة الصندوق تهدف إلى حصر الحالات الفقيرة ليس في ريمة فقط وإنما في عموم محافظات الجمهورية وذلك بالتنسيق مع المجالس المحلية، وعلى ضوء دراسات المسح العلمية يضع الصندوق آلية لاعداد الحالات وتوزيعها على المحافظات..

وفيما يتعلق بريمة سنعمل على تنفيذ هذه السياسة من خلال عملية المسح الشاملة بالتنسيق مع المجالس المحلية ومن ثم رفع تقرير شامل إلى الصندوق لمضاعفة عدد الحالات خاصة بعد أن تحولت ريمة إلى محافظة .

ويواصل بالقول : سنركز على القرى والوديان البعيدة خاصة تلك التي لم تصل نسبة الاستهداف إليها بالشكل المطلوب خلال الفترة السابقة..

أهمية التعداد السكاني

وتطرق الغابري إلى أهمية التعداد العام للسكان والمساكن الذي سيتم نهاية العام الجاري ٢٠٠٤م قائلاً:

- التعداد السكاني سيخرج بإحصائيات وأرقام وبيانات دقيقة ستفيدنا كثيراً في معرفة حالات الفقر في ريمة على مستوى القرى والعزل..

مطالبة بزيادة الحالات

وتحدث مدير فرع صندوق الرعاية الاجتماعية عن إهتمام قيادة المحافظة ممثله بالأخ اللواء/أحمد مساعد حسين محافظ المحافظة ، بمضاعفة وزيادة عدد الحالات لريمة كونها تضم مناطق فقيرة كثيرة مشيراً إلى أن الأخ المحافظ متواصل مع قيادة الصندوق حول المطالبة بمضاعفة الحالات للمحافظة منوهاً إلى اهتمام المحافظ وتشديده على إيصال مستحقات الحالات المستفيدة وضبط أي مخالفات في هذا الجانب..

وأختتم الأخ/محمد الغابري مدير فرع الصندوق بريمة حديثه مشيداً بالاهتمام والدعم والرعاية الذي يحضى بها فرع الصندوق في ريمة من قبل الأخ/عبدالكريم الأرحبي وزير الشئون الاجتماعية والعمل - رئيس مجلس إدارة الصندوق وكذا الأخ/منصور الفياضي المدير التنفيذي ، حيث حرصا على أن يكون فرع الصندوق بريمة متواجداً بعد إنشاء المحافظة مباشرة..

إختيار الحالات الفقيرة

وحول الإجراءات والمعايير المتبعة لتحديد وإختيار الحالات الفقيرة والمستحقة والخطوات المتبعة في توزيع حصة المحافظة على مستوى المديريات والعزل والقرى، أشار مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بريمة إلى أن آلية التوزيع تتم وفقاً لدراسات الفقر السابقة والتي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٩٨-١٩٩٩م حيث تمت دراسة الفقر على مستوى مديريات الجمهورية..

وفيما يتعلق بمحافظة ريمة أشار إلى أنه يستفيد من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية في ريمة عدد ٤٣٧٩٨ فرداً في حين يبلغ عدد الأسر الفقيرة تحت خط الفقر في ريمة ٢٣٤٣٢ وذلك وفقاً لدراسة الفقر التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء .

بحث الحالات الجديدة

يعتبر فرع صندوق الرعاية الاجتماعية في ريمة من المرافق الحكومية الهامة والذي يعول عليه بذل مزيداً من الجهد والنشاط وحالياً تجرى الترتيبات النهائية لتزويد فرع الصندوق بكافة المستلزمات المطلوبة للعمل..

وبرغم أن الفترة الزمنية لإنشاء محافظة ريمة قصيرة جداً إلا أن فرع الصندوق في ريمة حرص على وضع وإعداد خطة عمل للفترة القادمة استعرضها الأخ محمد الغابري على النحو التالي:

- في التقسيم الإداري السابق كانت ريمة تتبع محافظة صنعاء إدارياً ومحافظة الحديدة قضائياً وبالتالي فإن القيام بدراسة علمية دقيقة لتحديد ومعرفة أماكن تواجد الأسر الفقيرة في ريمة لم تكن تتم بالشكل المطلوب والسبب الجوهري في ذلك يتمثل في وجود أسرة فقيرة في قرى ومناطق ووديان بعيدة يصعب الوصول إليها لعدم توفر وسائل المواصلات وفي الوقت الحاضر لم يعد هناك أي معوقات لمعرفة مراكز تواجد الأسر الفقيرة . فالطرقات التي كانت في الماضي هي العائق الرئيسي للتنمية في ريمة ، هي اليوم حلم وشاهد عيان يتحقق حيث يجري حالياً العمل على تنفيذ مشروع شق طرقات ريمة ويعتبر من المشاريع الاستراتيجية على مستوى الوطن وقد خصصت الدولة لمشروع طرقات ريمة وبتوجيه من فخامة الأخ رئيس الجمهورية مبلغاً وقدره أربعة عشر مليار ريال..

الأسر الفقيرة المستفيدة

يقول الأخ/محمد مسعد الغابري - مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة ريمة بأن إجمالي عدد الحالات المستفيدة والتي تتقاضى استحاقاتها من الصندوق خلال السنوات الماضية ٩٩٢٥ حالة بمبلغ ربعي كل ثلاثة أشهر ٤٦,٠٢٣,٦٠٠سنة وأربعين مليوناً وثلاثة وعشرين الف وستمائة ريال..

وهذه الحالات حسب ما ذكر الأخ الغابري معتمدة حتى الربع الثاني من هذا العام يونيو ٢٠٠٤م..

ويواصل الغابري حديثه بالقول : إن صندوق الرعاية الاجتماعية قد خصص لريمة هذا العام ٢٩٨٦ حالة موزعة على مستوى المديريات الست في ريمة وهي الجبين- كسمه- السلفيه- بلاد الطعام- الجعفرية- مزهر..